مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي أمس برئاسة باسندوة:

التأكيد على ضرورة وضع نهاية للصراع بين أفراد المجتمع ونبذ دعوات الثأر

صنعاء / سبأ:

واصل مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة مناقشة مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، المقدم من اللجنة الوزارية المكلفة بمراجعته من قبل المجلس برئاسة وزير الشئون القانونية.

وركزت نقاشات أعضاء المجلس على أهمية التمهيد الصحيح لانتقال الوطن إلى مرحلة جديدة من التوافق والاتفاق وتحقيق المقاصد المتوخاة من مشروع هذا القانون لتضميد الجراح وجبر الضرر ومحو آثار انتهاكات حقوق الإنسان والحيلولة دون تكرارها مستقبلاً.. مؤكدين الحاجة الماسة إلى وضع نهاية لأسباب الانقسام والصراع بين أفراد المجتمع اليمني، ووقف كل أشكال الانتقام والمتابعة والملاحقة ونبذ دعوات الثأر، باتخاذ خطوات نحو المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وضمان الامتثال بمعايير الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، إضافة إلى حق كثير من أفراد المجتمع الذين تضرروا وعانوا نتيجة للصراعات السياسية في الماضي والحاضر في تحقيق العدالة والتعويض المناسب.

ولفت المجلس إلى الدور المعول على مشروع القانون في طي صفحة الأحداث الماضية التي شهدتها اليمن وما أفرزته من تداعيات وممارسات سيئة وأضرار مادية ومعنوية ونفسية، والأهداف المتوخاة من تطبيق العدالة الانتقالية لإشاعة روح المحبة والتآخي والتآلف بين أبناء المجتمع الواحد، وضمان مشاركة الجميع بروح جديدة في بناء المستقبل المنشود لليمن.. مشيرا إلى الارتباط الموضوعي لهذا القانون باتفاق التسوية السياسية الذي برهن على حكمة اليمنيين وعزمهم وتصميمهم على تجاوز الماضي وبدء صفحة جديدة للانطلاق صوب المستقبل بإرادة موحدة جامعة لبناء الدولة الحديثة القائمة على الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

وطرح أعضاء المجلس عدداً من الملاحظات والرؤى لإثراء مشروع القانون، بما في ذلك المقترحات الخاصة بالفترة الزمنية التي يشملها والآليات الواجب إتباعها لإشراك جميع أطياف العملية السياسية دون إقصاء أو تهميش، بما يكفل التمهيد الجيد لإنجاح الحوار الوطني الشامل الذي يشترك فيه الجميع على أساس مبدأ الشراكة الوطنية الكاملة.

وأثنى المجلس على جهود وزارة الشئون القانونية واللجنة الوزارية في إعداد مشروع القانون وما قامت به من مشاورات مع الشركاء الدوليين ومنظمات المجتمع المدني والأطراف الوطنية وعرض مسودة المشروع للتداول العام لإثرائها بالملاحظات والتصويبات، إضافة إلى الاستئناس بتجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال.

وأقر المجلس في ضوء تلك النقاشات تكليف اللجنة الوزارية التي قدمت مشروع القانون برئاسة وزير الشئون القانونية، وإضافة وزير التعليم العالي والبحث العلمي إلى عضويتها، باستيعاب الملاحظات والآراء المطروحة، والدراسة المتأنية لكل هذه الملاحظات واستيعابها في مشروع القانون، بما في ذلك التواصل مع الأطراف السياسية الموقعة على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة ولجنة الاتصال المشكلة بقرار رئيس الجمهورية للتواصل مع جميع المكونات السياسية والمجتمعية والثقافية من القوى غير الموقعة على المبادرة الخليجية، للتهيئة للحوار الوطني الشامل.

وأكد مجلس الوزراء على اللجنة الوزارية تقديم تقرير بنتائج عملها إلى المجلس للمناقشة والإقرار.

ويتكون مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية من 18 مادة موزعة على أربعة فصول، تشمل التسمية والتعاريف والأهداف ونطاق السريان، وهيئة الإنصاف والمصالحة وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، إضافة إلى أحكام ختامية.

ويهدف مشروع القانون إلى التأكيد على قيام الانتقال السياسي في اليمن على أساس الحق في الحقيقة، وقيم التسامح والصفح وحقوق الضحايا والمصالحة الفردية والجماعية وتحقيق المصالحة الوطنية ونبذ كل أشكال العنف والانتقام ، فضلا عن تنمية وإثراء ثقافة وسلوك الحوار وإرساء مقومات المصالحة وبناء الدولة المدنية- دولة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان- ومحو آثار انتهاكات حقوق الإنسان والحيلولة دون تكرارها مستقبلاً، من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق العدالة الانتقالية بما يضمن تسليط الضوء على تصرفات الأطراف السياسية التي أدت إلى انتهاكات لحقوق الإنسان بأنواعها ومستوياتها المختلفة، وضمان جبر الضرر لمن تضرروا من تلك الانتهاكات خلال الفترة المشمولة بأحكام هذا القانون أو ورثتهم من اجل إنصافهم والمصالحة معهم.

ونصت المادة الخامسة من مشروع القانون على أن تنشأ بموجب هذا القانون هيئة مستقلة تسمى "هيئة الإنصاف والمصالحة الوطنية"، تهدف إلى إجراء مصالحة وطنية بين أفراد المجتمع اليمنى نتيجة ما خلفته الصراعات السياسية خلال فترة سريان القانون، وإنصاف وتعويض وجبر ضرر من انتهكت حقوقهم أو عانوا من تلك الصراعات أو ورثتهم.

مشروع قانون العدالة الانتقالية يهدف إلى :

تحقيق المصالحة الوطنية ونبذ كل أشكال العنف

تنمية وإثراء ثقافة وسلوك الحوار

إرساء مقومات المصالحة وبناء الدولة المدنية

محو آثار انتهاكات حقوق الإنسان والحيلولة دون تكرارها

تواصل الحملة الوطنية للتوعية بمخاطر الإرهاب

صنعاء / سبأ:

واصلت الفرق الميدانية المشتركة لوزارة الدفاع "دائرة التوجيه المعنوي" ووزارتا التربية والتعليم والداخلية للأسبوع الثاني على التوالي حملتها الوطنية التوعوية بمخاطر التطرف والإرهاب تحت شعار" وطني احبك" في عدد من مدارس أمانة العاصمة.

حيث ألقيت عدد من المحاضرات في مدارس عمر المختار و أروى وسبأ ومدرسة دار الأيتام و خديجة بنت خويلد، ألقاها عدد من علماء الدين والأكاديميين وأساتذة الجامعات أكدت أن ما يحدث من تطرف وإرهاب يرجع إلى عدم فهم الدين فهما صحيحا وان ما يحدث هذه الأيام من تطرف وإرهاب بدعوى الجهاد هو اعتداء على الأرواح والأنفس والثمرات ليست من الدين في شيء ومنافية لقيم وتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف الذي دعا إلى التسامح والإخاء والمحبة والألفة ونبذ الكراهية والتفرقة والأحقاد والضغينة.

وأشادت المحاضرات بدور أبناء القوات المسلحة والأمن البطولي والمثالي لاجتثاث هذه الآفة الكبرى الدخيلة على مجتمعنا اليمني مؤكدين الحفاظ على امن واستقرار الوطن وحفظ السكينة العامة.

وأوضح المحاضرون أن الإرهاب بمسمياته المختلفة ومنها أنصار الشريعة يعتبر سرطاناً يجري فيمن يعتقدون بأنهم سيدخلون الجنة باسم جهادهم المزعوم الذي احل لهم قتل الأبرياء.. مشيرين إلى أن ما يقومون به ليس سوى أعمال تستهدف زعزعة أمن واستقرار الوطن ولا تمت إلى الدين بصلة.

كما حث المحاضرون الطلاب والطالبات على طلب العلم والمعرفة من اجل المساهمة الفاعلة في بناء الوطن بعيدا عن الانجرار وراء الأفكار والدعوات الهدامة التي تدعوا إليها هذه العناصر الإجرامية الإرهابية.

عقد لقاء تعريفي للإعلاميين بصنعاء حول ظاهرة أطفال الشوارع ومخاطرها

صنعاء/ بشير الحزمي:

عقد أمس بالعاصمة صنعاء لقاء تعريفي للإعلاميين حول ظاهرة أطفال الشوارع ومخاطرها نظمه المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بالتعاون مع البرنامج العام لإعلام المرأة والطفل بوزارة الإعلام بمشاركة نحو 25 إعلاميا من مختلف وسائل الإعلام المحلية.

وفي افتتاح اللقاء أكدت الدكتورة نفيسة الجائفي الأمين العام للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة أهمية عقد هذا اللقاء لتسليط الضوء على احدى القضايا المهمة التي تعاني منها الطفولة في اليمن وهي ظاهرة أطفال الشوارع التي باتت ظاهرة مقلقة تستدعي تكثيف وتوحيد كل الجهود الرسمية وغير الرسمية لمواجهتها.

وقالت إن المجلس الأعلى للأمومة والطفولة يولي هذه الظاهرة اهتماما كبيراً وقد نفذ العديد من الأنشطة للحد منها . موضحة أن الجهود المبذولة بما فيها جهود المجتمع المدني لمواجهة هذه الظاهرة مبعثرة وتحتاج إلى توحيد وهو ما يسعى المجلس لتحقيقه من خلال تنفيذ حملة توعوية مكثفة تستهدف مختلف شرائح المجتمع عبر مختلف الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية.

وأشارت إلى أن أسباب انتشار هذه الظاهرة هي نفسها التي تعاني منها مختلف البلدان والتي من أبرزها الفقر والتفكك الأسري والتسرب من المدرسة والعصابات المحركة لاستغلال الأطفال. مؤكدة أهمية دور الجميع لمواجهة هذه الظاهرة .

ولفتت إلى وجود العديد من الدراسات المنفذة عن أطفال الشوارع في اليمن التي أظهرت نتائجها حجم المشكلة وكيفية مواجهتها. متطلعة إلى أن يلعب الإعلام دوراً في مواجهة هذه الظاهرة وان يساهم بالأفكار القيمة التي من شأنها إنجاح الحملة التوعوية المنفذة.

من جانبها أكدت الأخت انتصار عمر رئيسة البرنامج العام لإعلام المرأة والطفل بوزارة الإعلام أهمية دور الإعلام في مواجهة هذه الظاهرة .

وقالت إن عقد هذا اللقاء هو تدشين حملة إعلامية توعوية حول ظاهرة أطفال الشوارع في اليمن ولتسليط الضوء على نتائج الدراسة الميدانية التحليلية عن أطفال الشوارع في اليمن التي نفذها فريق متخصص عام 2007م. موضحة أن الظاهرة باتت خطيرة وتنتشر بشكل غير طبيعي .وقالت انه يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في معالجة هذه الظاهرة والحد منها . آملة من الإعلام أن يقوم بدوره المطلوب وأن يكثف من جهوده لمواجهة هذه الظاهرة.

وأشارت إلى أن البرنامج العام لإعلام المرأة والطفل بصدد تقييم كل الأعمال الصحفية والإعلامية المنجزة التي ستتناول الظاهرة وتساهم في تعزيز الوعي المجتمعي للقضاء عليها.

وكان الدكتور فؤاد الصلاحي رئيس فريق إعداد الدراسة الميدانية عن أطفال الشوارع في اليمن 2007 قد استعرض أمام المشاركين مكونات الدراسة والنتائج التي تم التوصل إليها.

صندوق الادخار بالداخلية يقر توزيع الاستحقاقات المستقطعة للفترة 2007 – 2010م

صنعاء / سبأ:

ناقشت اللجنة المكلفة بتصفية صندوق الادخار بوزارة الداخلية في اجتماعها أمس برئاسة وكيل وزارة الداخلية للشئون المالية والإدارية اللواء محمد علي الزلب الآليات والمقترحات المتعلقة بتوزيع وصرف الاستحقاقات التي تم استقطاعها على منتسبي الوزارة خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 2007م إلى نهاية العام 2010م مضافاً إليها الأرباح المكتسبة .

وتطرق الاجتماع إلى الوسائل الممكنة لمطابقة أدوات التوريد بنسبة الاشتراك وهي 2 بالمائة من الراتب الأساسي في العام 2007م وكذا سبل وآليات توزيع استحقاقات الضباط والأفراد المشاركين والمنضوين بعد هذه الفترة والمتقاعدين والمسرحين والفارين.

وأقرت اللجنة صرف كافة المستحقات لكل المشاركين في بند الادخار (التأمين الصحي) دون استثناء وبحسب مدة الخصم.

وأقر المشاركون في الاجتماع تشكيل لجنة لحصر ومراجعة القوائم المالية والإيرادات الخاصة بالصندوق ، ومراجعة كشوفات الاستحقاقات بحسب نسبة الاستقطاع وفترة الاشتراك، وتشكيل لجنة لإعداد آليات ووسائل مناسبة لصرف الاستحقاقات والتنسيق مع البريد لإيصال الاستحقاقات لمنتسبي الوزارة.